

الريكود، وعلى رأسهم شامير وأرنس، يواصلون حملتهم ضد عصر فالوزير أرنس اعتبر رفض المصريين إعادة السفير المصري، خرقاً نابياً لاتفاق السلام. مطالباً بعدم السكوت على ذلك، وبعدم اجراء اية اتصالات قبل عودة السفير (هآرتس، ١٢/١/١٩٨٥) اما شامير فاتهم مصر في اثناء لقائه بسفراء دول امريكا اللاتينية. بانها لا تتدخّل مع تطبيع العلاقات، ولا تبدي اهتماماً بحل القضية الفلسطينية.. وزعم انه لو لم توقف مصر المفاوضات بشأن الحكم الذاتي، لكنا الآن على ابواب الوجد في المكانة الدائمة ليهودا والسامرة [الضفة الغربية]. (يديعوت احرونوت، ١٢/٤/١٩٨٥).

ولم تسفر جولة المحادثات في هرتسليا عن تغيير جذري في موقف الليكود رغم اجواء التفاؤل التي انتشرت بها التقارير الاسرائيلية الصحافية بهذا الشأن، التي نسبت الى مصادر في الوفد الاسرائيلي قولها انه تحقق تقدم ملموس في عدد من المواضيع غير المرتبطة بمسألة طابا: التفتيش عن بقايا الغواصة «داكار»، والتفتيش عن المفقودين، وضمان حماية الاسرائيليين، في اثناء الرحلات السياحية في سيناء. كذلك حصل اتفاق بشأن بعض المواضيع الثنائية، وتقرر البدء بتنفيذها في بداية العام الجديد (عل همشممار، ١٢/١٢/١٩٨٥) لكن اجواء التفاؤل التي عكستها تقييمات اعضاء الوفد الاسرائيلي لم تجد ترجمة موحدة لها في تصريحات قطبي الحكومة (بيرس وشامير) بعد اضلاعها على تزايد اعضاء الوفد بشأن ما اسفرت عنه المحادثات. فبينما اعتبر بيرس ان المحادثات اوضحت انه من الممكن التوصل الى اتفاق شامل مع المصريين في عدد من المواضيع: إعادة السفير المصري، وتطبيع العلاقات بين الدولتين، وحل قضايا خاصة مثل التفتيش عن المفقودين وعن الغواصة «داكار»، والتحكيم بشأن طابا. شكك زعيم الليكود بما تم التوصل اليه قائلاً ان «كل ما نقرأه ونسمعه عن المحادثات بين اسرائيل ومصر ليس دقيقاً، لان طابا هي فقط احد المواضيع الكثيرة التي نتحدث بشأنها مع مصر» (المصدر نفسه). ودفى شامير ان يكون الوفدان مخلوطين

بالانفصاق على اي شيء. لان الهدف من تلك المحادثات، وفي المقام الاول، ابضاح مواقف الطرفين، وكث مهمة هما تاحصر في تقديم التقارير الى حكومتيهما، ولذا فمن المتبالغ فيه التحدث عن تقدم في المرحلة الحالية. (المصدر نفسه).

### استيضاحات ... أم معاطلة؟

وبسبب موقف شامير هذا، لم يُعقد المجلس الوزاري المصغر، وطرحته فكرة ارسال وفد المدراء العامين ثانياً الى القاهرة للحصول على مزيد من الايضاحات بشأن بعض الامور. لكن هذه الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ، بسبب معارضة الوزير عيزر وايزمان والمدير العام لكتب رئيس الحكومة. واستعيض عن ذلك، بفكرة ارسال رسالة خطية الى الرئيس مبارك، بواسطة القائم بالاعمال المصري لاستيضاح بعض النقاط، تلبية لمطلب شامير (عل همشممار، ١٢/٢٢/١٩٨٥). وفي تقرير لاحق بهذا الشأن للصحيفة ذاتها، ذُكر ان الرسالة الموجهة الى الرئيس مبارك تضمنت مطالبة بأن يصادق، في رسالة جوابية خطية، على الاتفاقات التي تم التوصل اليها شفهيّاً بين الوفدين الاسرائيلي والمصري، بالنسبة الى ثلاثة مواضيع، هي: التطبيع، وعودة السفير المصري، وطرح موضوع طابا على التحكيم. م (عل همشممار، ١٢/٢٤/١٩٨٥). اما في ما يتعلق بقضية طابا تحديداً، فقد تضمنت رسالة بيرس، طلب موافقة الرئيس المصري على ثلاث نقاط:

- ١ - ان يكون المحكم الثالث مخلوطين تقديم اقتراحات من جانبه في موضوع تعيين نقاط الحدود، والى يكون ملزماً - كما ارادت مصر - بقبول احد الموقعين الاسرائيلي او المصري.
  - ٢ - التحديد المفصل لانظمة واحكام الدخول الى منطقة طابا، التي سترتفع بها الطرف الخاسر في التحكيم.
  - ٣ - اعطاء المحكمين صلاحية تقديم اقتراحات بحلول وسط في المرحلة الاولى من تقديم الطرفين لحججهما بشأن السيادة على طابا (المصدر نفسه).
- وتنشر التقارير الصحافية اللاحقة بشأن